

نظرية الحكومة العالمية: حتمية تاريخية أم إستراتيجية أمريكية لتكريس الهيمنة؟

La théorie du gouvernement mondiale : obligation historique ou une stratégie Américaine pour approfondir L'hégémonie

د. فريد ابرادشة، جامعة المسيلة، الجزائر.

تاريخ التسليم: (2016/09/28)، تاريخ القبول: (2017/05/02)

le résumé:

A travers ce document nous surveillons la problématique du gouvernement mondiale Cosmopolitisme cette approche qui former une plateforme d'une communauté mondiale repose sur les principes de légalités la démocratie et sur tous les droit de L'homme ...etc., Mais actuellement ce qui se passe sur la scène mondiale est tout à fait différent, par ce que la réalité dite que cette approche est une manœuvre américaine pour dominer et imposer sa nouveau modèle de relations sur tous le monde, est pas une approche humanitaire et morale qui construire une société internationale fonder sur une gouvernement et une parlement mondiale regroupe toutes les états du monde.
Mots clés: La théorie du gouvernement mondiale , obligation historique , stratégie Américaine , approfondir L'hégémonie

ملخص :

نرصد من خلال هذه الورقة البحثية نظرية الحكومة العالمية أو ما يسمى بالكونية (الكوسموبوليتية)، هذه المقاربة التي يراد منها التأسيس لقيام حكومة عالمية ذات برلمان عالمي، و كذلك بهدف بناء مجتمع عالمي يكون أساسه المواطن (الفرد) وليس الدول. وعلى الرغم من أن هذه المقاربة تضرب جذورها في أعماق التاريخ البشري إلا أن سبل تطبيقها لا تزال غير متاحة، وذلك نتيجة لوجود العديد من المعوقات كالخصوصيات والهيمنة المفروضة من طرف القوى العظمى، بالإضافة إلى المثالية والأخلاقية الزائدة التي شابت وما زالت تشوب الفكرة، في عالم لا يعترف إلا بقانون واحد إنه قانون البقاء للأقوى والأصلح.
الكلمات المفتاحية: الكونية، العالمية، السياسة الدولية.

مقدمة:

تعتبر نظرية الحكومة العالمية من المصطلحات الضاربة في أعماق التاريخ، وليس كما يعتقد البعض بأنها مصطلح معاصر، فمن جانب الهندسة النظرية يرجع أصل المفهوم إلى العصر اليوناني، وبالتحديد إلى أفكار (المدرسة الرواقية)، أما تطبيقياً فيمكن إرجاعه إلى العصور المزدهرة للإمبراطورية الرومانية التي أرادت أن تجسد هذه الفكرة الأخلاقية و المثلى في كل مدن ومقاطعات روما، وأن تلبسها لباس الواقعية التي تميز بها الرومان عن بقية الدول والمجتمعات.

لقد حاولت الإمبراطورية الرومانية أن تجسد ذلك فعليا عن طريق توسعاتها العسكرية التي طالت معظم قارات العالم في كل من أوروبا وأسيا وإفريقيا، في حين بقيت العاصمة روما تمثل ذلك القلب النابض لتلك الإمبراطورية، في إطار العلاقة التاريخية بين التابع والمتبوع، أو الغالب والمغلوب كما اصطلح على تسميتها العلامة ابن خلدون في مقدمته الشهيرة (ابن خلدون، 2004، ص161).

كما أن المتتبع للخطابات الدبلوماسية على الساحة الدولية يجد إزدواجية مفضوحة بين ما هو نظري وبين ما هو ممارس ميدانيا خاصة الخطاب الغربي، الذي لا يزال متأرجحا بين ترويج فكري ودبلوماسي لنظرية الحكومة العالمية التي أساسها العدل والمساواة، وبين بروز واقع قهري يفرض عولمة أمريكية شعارها الأكبر: "من ليس معي فهو ضدي"، طبعا هذا الواقع القهري الذي يفرض على دول العالم فرضا لا يعني في حقيقته لا العولمة بمفهومها الاقتصادي ولا العالمية بمفهومها الإنساني، إنه سياسة لتكريس الهيمنة وبسط النفوذ وتحقيق المزيد من المصالح على حساب الدول والشعوب.

1. مشكلة البحث:

قد يتبادر إلى ذهن أي واحد منا سؤال وجيه مفاده: من منا لا يرغب أن يكون مواطنا عالميا ؟ في عالم يسوده العدل والمساواة والاحترام المتبادل؟ و من منا لا يريد أن يتنقل ويسافر بين أرجاء هذا العالم الفسيح كما يشاء ووقتما يشاء، دون عراقيل أو حواجز أو بروتوكولات (ثقافية، عرقية، دينية، جمركية... الخ)، في عالم لا يخضع الناس فيه إلا لقانون عالمي عادل يوفق ويحترم كل الخصوصيات الحضارية للأمم، شعاره مدينة عالمية سامية واحدة و للبشرية جمعاء، إنها مدينة بلا حدود ولا مؤسسات بيروقراطية Cosmopolis إنها المدينة التي تطلع لها الإسكندر المقدوني وحاول تجسيدها الإمبراطور الروماني قسطنطين (شوفالييه، 2006، ص ص 116 . 117).

لكننا عندما نتفحص وقائع التاريخ البشري يتأكد لنا بأن فشل كل من الإسكندر المقدوني في العصر اليوناني وقسطنطين في الإمبراطورية الرومانية في تحقيق تلك الفكرة لدليل على وجود خلل في أركان تلك المعادلة، لأنه من جهة تعتبر هذه الفكرة غارقة في المثالية والأخلاق لدرجة قبولها من طرف الجميع، ومن

جهة أخرى تعمل الممارسة الواقعية على هدم كل أركان تلك النظرية، لأنه من الصعوبة بمكان أن تخضع البشرية جمعاء إلى قانون عالمي واحد باستثناء الدين السماوي الذي يكون قانوناً إلهياً لا نقاش فيه للبشر، ومع ذلك فقد ظهرت تيارات فكرية غربية وعربية وحتى إسلامية تنتقد نصوص الدين، كالإصلاحية في أوروبا وبعض الفرق المتكلمة في العالمين العربي والإسلامي، وذلك من خلال إثارة العديد من النقاشات حول مسائل كان مفصولاً فيها منذ نزول الوحي .

والإشكالية التي ننطلق منها في هذه الدراسة: هل أن نظرية الحكومة العالمية لوحدات المجتمع الدولي حتمية تاريخية (لا بد من المرور عليها) أم أنها مناورة من الولايات المتحدة الأمريكية لتكريس فكرة الهيمنة والنفوذ؟ ثم لماذا يعيد الغرب إعادة إحياء هذا المفهوم طالما أنه يحمل في طياته بذور فناءه؟ وتحت هذه الإشكالية المركزية سوف نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية الموجهة لمسار البحث، وهي كالآتي:

- . ما المقصود بمصطلحات؛ الحكومة العالمية، الكوسموبوليتية، الهيمنة؟
- . ما هي أهم أسباب إعادة إحياء فكرة العالمية وما الهدف من وراء ذلك؟
- . ما هي أهم التحديات والعراقيل التي تواجه تجسيد فكرة الحكومة العالمية؟
- . ما هي أهم السيناريوهات المستقبلية للنظام العالمي؟ (ما هو شكل النسق العالمي مستقبلاً)؟

2. فرضيات الدراسة:

سوف نحاول في هذه الدراسة أن ننطلق من ثلاثة فرضيات أساسية، وسنقوم بمعالجتها معالجة علمية والإجابة عنها في نهاية البحث، إثباتاً أو نفياً، وهي مرتبة كما يلي:

الفرضية الأولى: لا تتأسس الحكومة العالمية على أرض الواقع إلا إذا توافرت شروط العدل والمساواة بين الدول والشعوب، بالإضافة إلى تحديد ومراعاة الخصوصيات المميزة لكل حضارة.

الفرضية الثانية: الدولة السوبرانية (أمريكا) وحلفائها من القوى العظمى لا تهدف من وراء إعادة إحياء نظرية الحكومة العالمية إلا لفرض هيمنة من نوع جديد، هدفها الاستئثار بخيرات ومقدرات الشعوب الضعيفة، وإعادة رسم العلاقات بين مختلف فواعل ووحدات المجتمع الدولي وفق علاقة أو رابطة السيد بالعبد.

الفرضية الثالثة: المنظمات العالمية الحكومية وغير الحكومية المجسدة للفكر العالمي رغم مجهوداتها الكبيرة في مسار الفكر العالمي والإنساني، إلا أنها تبقى رهينة إرادة القوى العظمى عبر ارتباطاتها التمويلية وكذا تبعيتها الإعلامية.

3. أهداف الدراسة:

من بين الأهداف التي دعنا لكتابة هذه المقالة، مسألة توضيح الفرق بين مصطلحات العولمة والعالمية و ضرورة التأكيد على أن فكرة العالمية هي فكرة إنسانية ونبيلة، لو تم التعامل معها وفق مبادئ القانون الطبيعي، (رغم ما فيه من تناقضات لأنه من وضع البشر) هذا القانون الرواقي الذي كان هدفه الأساسي القضاء على كل أشكال التمييز بين البشر، الذين يعتبرون مواطنون في هذا العالم لهم حقوق كما لهم واجبات، ولكن ما لم يؤخذ بعين الحسبان هو اختلافهم في الدين والعادات والتقاليد واللغة، وبالتالي فمن الصعوبة بمكان التحدث عن نجاح وتجسيد هذه الفكرة على أرض الواقع، دون معالجة تلك الخصوصيات أو على الأقل إيجاد حد أدنى من درجات التوفيق بين تلك الثقافات.

كذلك التنويه بالدور الايجابي الذي تلعبه العديد من المنظمات العالمية رغم ما يفرض عليها من قيود وتضييق، وخاصة منظمات المجتمع المدني العالمي، ومنظمات حقوق الإنسان وحماية البيئة ومدى القوة التي وصلت إليها في ظل الانتشار المتزايد لوسائل الإعلام والاتصال، هذه المنظمات التي لا يمكن أن تنمو أو تزدهر نشاطاتها دون وجود إطار عالمي يحويها ويدعمها ومن ثم يحميها ضد أي ضغط أو تهديد محتمل.

أيضا من خلال هذه الدراسة يجب أن نوضح بأن هناك أمورا مشتركة تربط البشر بعضهم البعض، دون إقحام للاعتبارات الدينية أو العادات أو التقاليد أو حتى الجنس واللون... الخ، بحكم أن بعض الظواهر والممارسات هي ظواهر عالمية، كمشكلة التلوث العالمي التي لا فرق فيها بين نظرة المسلم والمسيحي ولا بين الفرنسي أو الأمريكي... الخ، فالك في نفس الخانة ولذلك فمن متطلبات العالمية أن تتضافر جهود هؤلاء جميعا للقضاء على تلك الظاهرة التي تهدد وجودهم في الأساس دون أن يكون هناك متسع من الزمن للسؤال عن خصوصية كل طرف، لأننا نعتقد أن ذلك المتسع من الوقت هو الذي يسمح بظهور مثل تلك الصراعات والاختلافات وحتى العصبية، الأمر الذي يشكل طريقا مسدودا أمام إرساء فكرة العالمية.

4. خطة الدراسة:

ولتحليل ودراسة حيثيات هذا الموضوع سوف نقسم دراستنا هذه إلى مجموعة عناصر نستهلها بإطار مفاهيمي يحدد لنا طبيعة الموضوع المراد تحليله وأهم العناصر التي سنعتمد عليها في بناء منهجية التحليل، ثم نتطرق إلى نشأة وظهور فكرة الحكومة العالمية كتأصيل تاريخي، ثم نأتي على أهم أسباب إعادة بعث هذه الفكرة في الوقت المعاصر، لننتقل بعدها إلى أهم أهدافها ثم أهم العراقيل والتحديات التي واجهتها في الماضي أو قد تواجهها في المستقبل، لنختتمها بأهم سيناريوهات النظام العالمي وفي طياته فكرة الحكومة العالمية ومآلاتها المستقبلية.

5. الإطار المفاهيمي للدراسة (تحديد المصطلحات):

لكل دراسة علمية إطارا مفاهيميا تنطلق منه، ولذلك سوف نتطرق فيما يلي إلى تحديد طبيعة المصطلحات الواردة في عنوان هذا البحث، وكذا المصطلحات ذات الصلة مثل الحكومة العالمية والنظام الكوسموبوليتي والعولمة.

أ. مفهوم ونشأة الحكومة العالمية ونظامها الكوسموبوليتي:

إنه ولحد كتابة هذه الأسطر لا تزال هذه النظرية تترعرع في مخابر السياسة الأمريكية، كون هذه الفكرة لم تأتي عفويا، وإنما جاءت نتيجة لأبحاث العديد من المفكرين الكبار (أمريكيين)، الذين أعادوا هندسة أسس هذه النظرية وفق قالب علمي جديد، وذلك من خلال تصور عام حول شكل وطبيعة الجمهورية العالمية المستقبلية، ولتوضيح هذا المقاربة طالب المفكر: "ه. ج. ويلز" بإنشاء فكرة الدولة العالمية تحت مسمى الولايات المتحدة العالمية بدستور عالمي ينقل السيادة من الدولة ويعيد توزيعها لصالح سلطة مركزية، كما أن الباحث: "دافيد ستار غوردن" في فكرته عن المواطنة العالمية في جمهورية العالم، اقترح ضرورة أن تتمتع الدول في هذا النظام الجديد بسيادة معتبرة (لكنها محدودة) هي أقرب ما يكون لسيادة ولايات الإتحاد الفدرالي الأمريكي U.S.A. (بيرنز، د س، ص 369).

في حين يرى العالم الجيوسياسي: "كلارك وسوهن" بأن فكرة الحكومة العالمية هي نظام فعال من القانون الدولي الإلزامي الجبري الذي يمكن تطبيقه على ذلك المجال المتعلق بالحيلولة دون وقوع الحرب فقط، ولهذا فإن الاتجاه العالمي اليوم يجب أن يتجه في هذا المسعى للحد من فكرة التسلح وإيقاف الدول التي تريد السيطرة بهدف جعلها خاضعة للرقابة العالمية في مجال منع الحرب، بدل تضييع الجهد والوقت والمال في سبيل تحقيق فكرة هي أقرب للخيال منها للواقع (العقابي، 1996، ص 227).

وهو طبعاً ما حاولت الدول العظمى تجسيده في عشرينيات القرن الماضي من خلال عصبة الأمم وفي الأربعينيات من خلال الأمم المتحدة، اللتان أنشئتا أساساً بهدف ردع الدول التي كانت لها نزعة توسعية وعدوانية، ولهذا فقد كان أحد أكبر وأهم المبادئ التي قامت عليها تلك المنظمات هي حفظ الأمن والسلم الدوليين، وهو طبعاً ما لا تقدر على إدارته إلا مؤسسة عالمية لها من القدرة والسلطة ما يمكنها من تحقيق هذه المهمة، وكذلك لها من الشرعية ما لا يشكك فيها أي طرف من أطراف المجتمع الدولي، أما ما يتعلق بالمسائل الأخرى غير قضايا التسلح والمشاكل الحدودية فإن هذه المهمة تبقى معقدة غاية التعقيد للعديد من الاعتبارات السيادية خاصة الثقافية منها.

وكمثال واقعي فإن هيئة الأمم المتحدة من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل، قد جسدت قاعدة السلطات الثلاثة للدولة لكن على المستوى العالمي، تنفيذية، تشريعية، قضائية، إلا أن

اعتبارات القوة والنفوذ والخصوصيات قد حورت مبادئها تلك من منطق العالمية الى منطق القوة والهيمنة، وبالتالي صار من الصعوبة والتعقيد إنجاز هذا المسعى الأخلاقي للفكرة كنظرية وليس كواقع.

ب . مفهوم الكوسموبوليتية ومقوماتها:

الكوسموبوليتية (Cosmopolitanism) هناك من يطلق عليها تسمية الكوكبة، والمقصود بها التداخل الواضح لأُمُور الاقتصاد، والاجتماع، والسياسة، والثقافة، والسلوك دون اعتداد بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدود أو لدولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية، وهي متجسدة حاليا في نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، ولكنها حتما ليست العولمة كما هو واضح من بعض خصائص التعريف (الأطرش وآخرون، 1999، ص 45).

كما أنها مرادف للكونية التي لا تتجسد إلا عبر وجود حكومة عالمية ولكن ليس قوة عالمية تقود هذا العالم، وبلغة الإغريق Cosmopolis تعني الفكرة المثالية التي لعبت دوراً مركزياً في الفلسفة الرواقية وحتى المسيحية، وقد تم إحياءها مؤخراً من طرف بعض المنظرين الاجتماعيين والسياسيين وتقديمها كجزءاً من سياسة اليسار الجديدة وبديلاً عن أفكار القومية العرقية في الغرب، وهذا راجع إلى درجة الوعي العالمي المتزايد لحقائق تتخطى حدود القومية وعلى مختلف المستويات، ولعل أكثر المؤسسات التي صُنفت إمكاناتها للمشاركة في تحقيق مثل هذا المشروع هي: الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.. الخ (غريفيتش وأوكالاهان، 2006، ص ص 345 . 346).

لقد تحدث المفكر الأمريكي: " فرانسيس فوكوياما" عن مقومات الكوسموبوليتية: بحيث ربطها بثلاث معايير هي: حرية المعتقد الديني، حرية المشاركة و حرية التعبير، ورأى بأن الفكر المسيحي هو الذي قدم لفكر عالمي عن طريق مبدأ مساواة البشر أمام الله، لكنه في الواقع لم يكن أصيل الفكر لأنه استقى أفكاره تلك من إسهامات الفيلسوف الألماني إمانويل كانط من خلال مقاله الشهير عام 1784: " محاولة لكتابة تاريخ عالمي من وجهة نظر عالمية" (فوكوياما، 1993، ص ص 65 . 69).

ولهذا فإن إمانويل كانط صاحب الفلسفة المثالية نادى بأن تكون الحكومة العالمية الكونية هي غاية البشر المثلى، وحتى الأنظمة والدول، وذلك بحكم وجود مجموعة من العناصر التي تشترك فيها الشعوب جميعاً، كالكوكب الواحد، الجنس الواحد، اللغة المشتركة التي يتواصلون ويتفاهمون من خلالها، وأعتقد أن الانجليزية حالياً قد أصبحت تمثل هذا الاتجاه الى حد كبير (برقوق امحمد، 2004 . 2005، محاضرات غير منشورة).

ج . الفرق بين العالمية والعولمة

يرى المفكر الإسلامي محمد عابد الجابري الذي عرّف العولمة بأنّها: "عبارة عن تنازل الدولة الوطنية أو حملها على التنازل عن حقوق لها لفائدة العالم"؛ يعني المتحكمين فيه، وبالتالي فهذا أساسا يعكس الأيديولوجية الجديدة للنظام العالمي الجديد، التي تساهم صراحة في تعميم ونشر النموذج الأمريكي وليس العالمي كما تصوره النظريات (الجابري، 1997، ص ص 135 . 137).

وعلى هذا الأساس فإنّ النظرية العالمية الجديدة Cosmopolitanism هي عكس العولمة التي تروج لها بعض القوى، لأنها نزعة عالمية هدفها السعي إلى التحرر من الأحقاد القومية، واعتبار الإنسانية أسرة واحدة وطنها العالم، وأعضاؤها أفراد البشر جميعا، دون أي اعتبار لاختلافاتهم، سواء اللغوية أو الجنسية أو الدينية... الخ. وهذا غير متوفر في العولمة كنظرية أو ممارسة واقعية (حنفي وصادق، 1999، ص 290)

يقول الخطيب الروماني شيشرون حول قانون الحكومة العالمية الذي يناقض حتما كل مبادئ العولمة الحالية ما يلي: "إنه القانون الذي يفسر ذاته. ولا يكون قانونا في أثينا وغير قانوني في روما، أو قانونا اليوم وغير قانون غدا. إنّ جميع الأمم في جميع العصور يلزمها القانون الواحد الأزلي. وكما أنّ هناك رب واحد مشترك بين جميع الناس حاكما وسيّدا فهو الذي يسنّ القانون. ولأنّ من يتمرد على هذا القانون فهو خارج على نفسه" (عنان، 2009، ص ص 64 . 65).

ولا نعتقد أنّ هذا القانون يصدق اليوم على حضارة من الحضارات باستثناء الحضارة الإسلامية التي يعتبر قانونها السماوي المجسد في القرآن الكريم مثالا حيا وواقعيا عن القانون الواحد الأزلي النابع عن الإرادة الإلهية، والغير مشوب بأي تحريفات بشرية.

وعلى سبيل المثال مصطلح العدل في الإسلام بحيث يعتبر مقصدا أساسيا من مقاصد الشريعة، فيه قامت السماوات والأرض وبه سمى الله نفسه، كما لم يخص الإسلام العدل بجنس معين أو وقت معين وإنما جعله بين الناس جميعا مهما كانت مشاربهم، ولذلك حرم الإسلام الظلم على البشرية جمعاء فلا يجوز للمسلم أن يظلم أحدا ولو كان المظلوم كافرا، ولا يعتقد أحد منا أنّ دعوة المظلوم مقتصرة على المسلم فقط بل هي شاملة لكل الناس: ففي الحديث القدسي المشهور يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا، ففي عبارة يا عبادي أكبر دليل على عمومية الخطاب وعدم اقتصره على المسلمين (عمارة، مايو 1985، ص ص 52 . 53).

6 . أسباب إعادة بعث فكرة الحكومة العالمية:

لقد استطاع كل من العالمان غريفيثش و أوكالاهاان أن يحددا أهم الأسباب التي دفعت القوى العالمية إلى إعادة إحياء هذه الفكرة، التي يرجعناها إلى ثلاثة أسباب أو عوامل هي كالآتي: (غريفيثش و أوكالاهاان، 2008، ص 192).

.نهاية الحرب الباردة التي أكدت على ضرورة الحاجة الملحة لاستمرار عمل المؤسسات الدولية لاسيما المختصة في مسائل حفظ الأمن والسلم الدوليين، كما هو الحال بالنسبة للأمم المتحدة، مع وجود شبه إجماع من طرف وحدات المجتمع الدولي على أن هذه المنظمة رغم نقائصها وسلبياتها تبقى هي أفضل إطار لتجسيد هذا المسعى العالمي.

.الانتشار الكبير للعولمة ووجود الكثير من التجانسات والتماثلات بين شعوب العالم حتى الثقافية منها ولهذا فقد أكد العديد من المنتبعين للمسألة، أن العولمة هي أهم وسيلة من وسائل تطبيق الحكومة العالمية، خاصة بما توفره من وسائل متطورة للاتصال.

.ظهور العديد من المشكلات التي تعدت الإطار المحلي و الإقليمي إلى ما يمكن تسميته الإطار العالمي؛ كقضايا الفساد والتنمية المستدامة وحماية البيئة وحقوق الإنسان وجرائم الحرب، والتحول الديمقراطي... الخ كل تلك المتغيرات أثبتت التجارب والوقائع بأنه لا يمكن حلها إلا في إطار عالمي أو كوني كوسموبوليتي باتفاق الجميع، رغم الانتشار الكبير لأسباب الفرقة والصراع خاصة ما تعلق منها بالمحددات الثقافية وفي مقدماتها الديانات كما يرى العديد من المتخصصين.

في هذا السياق يقول المفكر الأمريكي "صمويل هنتجتون" مستبعدا فكرة قيام عالمية إنسانية للعديد من العوائق: "ومن المرجح أن تنشأ أخطر الصراعات في المستقبل نتيجة تفاعل الغطرسة الغربية والتعصب الإسلامي والتوكيد الصيني ... وقد فاقم سقوط الشيوعية من هذا التنافر بأن قوى في الغرب النظرة إلى أن أيديولوجيته البرالية الديمقراطية قد انتصرت كونيا، وبالتالي أصبحت صالحة لتعميمها عالميا" (هنتجتون، 1999، ترجمة الشايب، ص293).

بينما ذهب إريك هانسن Eric . O . Hanson الى أبعد من ذلك ففي كتابه: " الدين والسياسات في النظام الدولي المعاصر " Religion and Politics in the international system today حيث دعا الى تقسيم العالم من حيث معيار المحددات الثقافية إلى مجموعة من الأقاليم لكل إقليم ديانة وثقافة تختلف عن الإقليم الآخر، وأوضح كيفية اعتبار هذه العوامل من مسببات الصراع بدل الاتفاق وهو ما يظهر حقيقة من غلاف كتابه الذي تضمن رموزا لأشهر ديانات العالم، وفي مقدمتها المسيحية والإسلام واليهودية (صليب، هلال، نجمة) (Hanson, 2006, p 123).

قال الله عز وجل: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مَكْرًا وَأُنْشَأَ وَجْهَكُمْ شَعْرًا وَبَا وَفِيَّالٍ تَعْرِفُوا ۚ إِنَّ

أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ» (الحجرات الآية: 13) فهذه الآية في لفظ يا أيها الناس

تخاطب البشرية جمعاء، ولا تخصص جنسًا أو عرقًا بعينه، كما أنها لم تفرق بين بني البشر كما فعل معظم فلاسفة الغرب الذين صنفوا الأجناس والحضارات والديانات... الخ تصنيفًا تمييزيًا وعرقيًا، فالشريعة الإسلامية

قد جعلت مقياس التقوى أعلى مقياس لقياس إسلام العبد وقربه من خالقه ولم تحصره لا في عرقه ولا في

بيئته ولا في جنسه ولا حتى في لونه، وهذا مصداقًا لقول الرسول ﷺ في الحديث المشهور: « لا فضل

لعربي على عجمي، ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى » .

7. أهداف الحكومة العالمية:

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بدأت فكرة قداسة الدولة القومية التي أقرتها معاهدة واستقاليا 1648

تتراجع شيئًا فشيئًا، فاسحة المجال أمام بروز مفاهيم ومعايير جديدة غير مسبوقة في العلاقات بين الدول (

كمبدأ التدخل الدولي باسم حقوق الإنسان)، بالإضافة إلى ظهور فواعل جديدة إلى جانب الدولة، ولم يقتصر

الأمر على منافستها لسلطة وقوة الدولة، بل لقد أصبحت أقوى من الدول في حد ذاتها، فالدولة بمختلف

مؤسساتها الرسمية أضحت في خدمة مصالح وأهداف هذه الفواعل، ومن بين هذه الفواعل الشركات المتعددة

الجنسيات، كبار رجال المال والأعمال في العالم، مما جعل كذلك من مكانة الفرد تسمو حتى فوق إرادة

الدول، و لهذا فقد بدأ الاتجاه الفكري نحو إعادة بعث فكرة المواطن العالمي الذي وطنه العالم، ومواطنيه

المجتمع الدولي.

إن من بين أكبر الأهداف لقيام حكومة عالمية ونظام كوسموبوليتي هو تخوف الدول من تقاوم حدة

الصراع وعدم الرغبة الجماعية في تكرار سيناريو حرب عالمية جديدة، هذه المعضلة المحتملة جعلت العالم

يفكر في دخول عصر جديد للعلاقات الدولية، يصبح للفرد والإنسان فيه مكانة مقدسة تصل إلى درجة

قدسية الدولة القومية أو أكثر (خاصة إذا تعلق الأمر بحقوق المواطن في الغرب)، ولهذا تؤكد الاتجاهات

الحديثة في تحليل العلاقات الدولية على أن الطرح الكلاسيكي لمكانة الفرد في الدولة والعالم قد تجاوزته

الأحداث، ويقدمون أمثلة على ذلك من خلال الدور المتعاظم للقوى الاقتصادية والمالية بين الأمم، وكذلك

المنظمات الدولية غير الحكومية، وقوى الرأي العام العالمي، وعلى سبيل المثال فإن أفرادًا بحجم: " بيل

غايثس" صاحب مؤسسة "مايكروسوفت Microsoft" العالمية على سبيل المثال، وغيره من الأسماء

الشهيرة قد فرضت نفسها، بل قد أصبحت قادرة حتى في التأثير على القرارات الدولية. (حداد، 2000، ص

ص 402 . 405) .

8. وسائل و آليات تجسيد الحكومة العالمية:

رغم المثالية التي تشوب هذه النظرية، إلا أنه بين أكثر الأمثلة والممارسات العالمية الحالية التي تؤكد على اتجاه العالم نحو تحقيق جزء من الحلم اليوناني . الروماني الرواقي في تأسيس حكومة عالمية، هو الدور المتعظم الذي تلعبه العديد من المنظمات الحقوقية الأممية وكذلك نظيراتها في مجال حماية البيئة والنظام الايكولوجي، بحيث استطاعت أن تجعل أقوى الدول في عالمنا المعاصر تعيش في حالة متقدمة من الخوف بسبب تحركاتها وضغوطاتها في توجهات الرأي العام العالمي، فأصبحت الدول تحسب لتلك المنظمات ألف حساب، بل وتسعى الى كسب ثقتها عبر محاولة تزويدها بالمعطيات العالمية التي تهمها، بالإضافة الى محاولة تدعيمها ماليا في احتمالية توظيفها لمصالحها مستقبلا.

كذلك فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية استطاعت تلك المنظمات الحقوقية وعبر ضغوطاتها المتكررة على الأنظمة والمنظمات ووسائل الإعلام أن تجعلها قضية عالمية، وأن تحشد لها الدعم والمساندة حتى من الدول التي لم تكن بالأمس تعترف بها، وقد تابع الجميع على شاشات الفضائيات الملايين من الشعوب وأنظمتها السياسية وهي تعترف بدولة فلسطين وتتدد بالاعتداءات الوحشية التي يتعرض لها الفلسطينيون، بل و تفتح لها فروعاً دبلوماسية وسفارات في عواصمها، وهو الامر الذي لم تحققه السياسة الدولية التقليدية. كما أنه لا يمكن أن نغفل الإسهام الذي قدمه مؤتمر " فيينا " العالمي لحقوق الإنسان سنة 1993، بحيث كان إسهاماً لا نظير له في تطوير العلاقات بين الدول، هذه العلاقات التي خرجت من شبك التفكير التقليدي القطري الى روح التفكير العالمي الجماعي من خلال الاهتمام والاعتناء بمنطقة العالم الثالث والتطرق لمختلف مشكلاتها، بالإضافة الى ظهور موجة جديدة من الحقوق المدنية والسياسية والبيئية والتنمية، التي دفعت بالنظام الدولي ليكون أكثر ديناميكية وتعاوناً، كل هذا بهدف بناء مجتمع مدني عالمي قوي ومتين، أساسه المواطنة العالمية واتاحة ونشر الإعلام الكوني الحر للوصول الى إيجاد حد أدنى من درجات الاتفاق حول القضايا الشائكة وفي مقدمتها البيئة وحقوق الإنسان. (السيد، 1999، ص ص 26 . 27).

أيضا من بين الأهداف التي تسعى إليها الحكومة العالمية ما تقوم به الأمم المتحدة في مسائل حماية المدنيين أثناء النزاعات والحروب، بحيث تدخلت في العديد من المرات عبر قواتها الأممية لبسط وحفظ الأمن وكذلك الإشراف على مختلف الانتخابات والاستفتاءات التي تتميز عادة بعدم الاتفاق بين أطراف النزاع (تيمور الشرقية، كوسوفو، رواندا، نيجيريا، مالي، البوسنة والهرسك، سوريا ، اليمن... الخ، بل ولقد تعدت الشجاعة الأممية إلى حد محاكمة مجرمي الحرب الذين انتهكوا مبادئ حقوق الإنسان في رواندا و يوغوسلافيا والشيلى والعراق... الخ طبعاً مع التتويه على عدم انسجام المعايير في تحديد مفهوم تلك

الظواهر ومسؤولية الأشخاص، كالاختلاف مثلا في تحديد معنى الإرهاب بين الغرب والعرب، ولعل قضية الرئيس السوداني المشير عمر البشير المطلوب من محكمة الجنايات الدولية أكبر دليل على عدم انسجام وعدالة تلك الأحكام.

لقد تعززت مكانة الفرد العالمي في مواجهة الحكومات والدول في حد ذاتها، وفي هذا الصدد فقد أعطت الحقوقية الصحراوية: أميناتو حيدر درسا للعالم أجمع، حين استطاعت أن تقهر الحكومة الإسبانية وأن تلوي ذراع المغرب وتكسر كبرياء فرنسا، رغم أنها في الواقع فرد واحد، ولكن القوة تكمن في الجماهير العالمية العريضة التي ساندت قضيتها، وقبل ذلك عدالة تلك القضية، وطبعا وسائل الإعلام التي كانت صوتا للتعريف بتلك القضية، التي كانت أقوى من الدول مجتمعة بفضل عدالتها، إذن فالقوة ليست قوة الجيش أو السلاح أو القوة بالمعنى الفيزيقي المتداول في السياسة الواقعية، التي تستعمل شعارا زائفا شعاره الغريب أنت قوي فأنت على حق، بل الصحيح الذي يعبر عن منطق العدل: أنت على حق إذن أنت قوي. كذلك الشيء ذاته يمكن أن يقال على منظمات العالم القائمة بأمر حماية البيئة والطبيعة والتي استطاع أفرادها أن يوقفوا مؤتمرات عالمية كبرى، وأن يعطلوا مشاريع عالمية واستثمارات وصفقات ضخمة لدول وشخصيات أقل ما يقال عنها أنها من الوزن الثقيل، وترجع هذه القوة إلى إدراك تلك الأطراف لخطورة ومكانة الفرد في النظام العالمي الجديد الذي تتزايد فيه مكانة الفرد على حساب الدولة والفواعل الأخرى تزايداً كبيراً وملموساً.

9. التحديات الدولية الواقعية التي تواجه تجسيد فكرة الحكومة العالمية:

لقد استطاعت الدبلوماسية الأمريكية إبان الحرب الباردة أن تؤكد عن حالة عجز باقي الفاعلين الدوليين عن مجارة ميزان القوة الذي خصصت له مشروعاً ضخماً أطلق عليه تسميته برنامج حرب النجوم، والذي من خلاله قام الرئيس الأمريكي: دونالد ريغان بإضعاف الطرف السوفيياتي تدريجياً، بحيث انهار مع بداية التسعينيات من القرن الماضي معلناً عن ميلاد عصر جديد تقوده أمريكا، وبالكاد استطاعت روسيا وريثة الاتحاد السوفيياتي أن تلتقط أنفاسها من شدة الأزمات الاقتصادية والسياسة الداخلية المتتالية (الكعكي، 2002، ص 65).

وأمام هذه المعطيات التي أعادت تصنيف الدول من جديد على مقياس القوة الدولي، أكد معظم الدارسين للعلاقات الدولية على أن ما حدث وما زال يحدث من تغيرات وتحولات، إنما هو في الأساس مؤشر على ظهور نظام دولي جديد مغاير لما كان سائداً من ذي قبل (العقابي، 1996، ص ص 124، 125). لكن رغم اتفاقهم على نهاية النظام الدولي الثنائي القطبية، إلا أنهم اختلفوا في تحديد ماهية وطبيعة النظام الجديد الذي ظهر بعد نهاية الحرب الباردة عام 1991، فمنهم من رأى بأنه نظام متعدد الأقطاب

تتوازن فيه خمس كتل هي: الو.م.أ، روسيا، اتحاد غرب أوروبا، الصين واليابان، ومنهم من وصفه بأنه نظام أحادي القطبية نظرا للسيطرة العسكرية الأمريكية الواضحة، بينما رأى فريق آخر بأنها مرحلة غامضة لم تتحدد ملامحها، وبالتالي هي عبارة عن مرحلة انتقالية ستؤدي فيما بعد إلى إفراز نظام دولي جديد سيتحدد أهم فواعله مستقبلا (جاد، 1998، ص ص 146. 147).

ويشاطر الدكتور وليد عبد الحي الرأي الأخير في كتابه: " آفاق التحولات الدولية المعاصرة " أكد على أن البنية الجيوستراتيجية للمجتمع الدولي بعد نهاية الحرب الباردة لم تتحدد ملامحها بعد، فهي مازالت مجرد صراعات داخل النسق الدولي الغامض من أجل احتلال ثلاث مستويات (مراكز)، هذه المستويات ستنتضح في المرحلة القادمة. لكنها بصفة عامة سوف تكون عبارة عن دائرة كبيرة ذات مركز وأفلاك تتصارع فيها الدول من أجل احتلال تلك المراكز، طبعا كل حسب القوة والأهمية الحيوية التي يتمتع بها، بالاعتماد على ثلاث متغيرات هي الصراع، التنافس والتعاون من أجل بلورة التصورات السابقة. (عبد الحي، 2003، ص 07).

طبعا هذا التحليل يختلف كثيرا عن منظور " فوكوياما " لطبيعة النظام الجديد الذي يراه أحادي القطبية، وبأن العالم في هذه المرحلة قد وصل الى نهاية التاريخ، عبر انتصار الأيديولوجية الليبرالية والنظام الرأسمالي وهيمنتها المطلقة على العالم، وبالتالي فإن الو.م.أ حسبته هي التي جسدت هذه المرحلة وهي التي تسيطر على معظم التفاعلات والعلاقات وتوجهها كيفما وأينما شاءت، مما يعني صعوبة التحدث عن فكرة حكومة عالمية بالمفهوم الرواقي اليوناني (مرسي ووهبان، 2001، ص 303). ولكون هذا العالم الذي مازال يحمل شعار: " مجتمع الخمس الثري وأربعة الأخماس الفقراء " (هانس، أكتوبر 1998، ص 19).

أبطلوا قاع الدولي ي بُدَّ نَازَه لا توجد حاليا دولة في العالم بإمكانها مقاسمة الولايات المتحدة نفس المستوى من القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات الحاسمة وتقرير مصير العلاقات بين الدول، يقول: الباحث الفرنسي: " أنيا سبوراموني " بأن أمريكا مهيأة جيو . سياسيا وعسكريا وماديا وعلميا للهيمنة (عبد الفتاح، د ت، ص ص 58 . 59). بل أن الكثير من منظمات حقوق الإنسان وكذا حماية البيئة أثبتت الأيام أنها تواجه تحديا لا يقل خطورة عن باقي التحديات، لأن معظمها من صنع القوة السوبرانية العالمية (أمريكا)، ولهذا فإنها لا تتحرك إلا وفق برنامج وأجندة مسطرة من طرف الدولة الممولة، ومعلوم بالضرورة أن الحتمية التمولية لتلك المنظمات كحتمية الماء للكائن الحي. وهو ما يمثل التحدي الكبير لفكرة الحكومة العالمية، خاصة عندما يتم توظيف تلك المنظمات إعلاميا لصالح دول وضد دول وأنظمة أخرى بعينها، مما يعطى صورة غير حقيقية للرأي العام العالمي، فتسمى الأشياء بغير مسمياتها، ويصبح المعتدي معتدى عليه والعكس صحيح.

لكن رغم كل هذه القوة الإعلامية والاقتصادية والعسكرية المذهلة، إلا أن الأمريكيين تيقنوا بأنهم ليسوا قادرين على الاستناد إلى الأداة العسكرية فقط، وهي التي تريد حمل لواء النظام العالمي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة، لهذا كان لا بد عليها من إضفاء البعد القيمي والمسحة الشرعية الأخلاقية على مواقفها وسياساتها إزاء دول العالم. (عبد الفتاح، دت، ص 50)، وربما هذا هو الأمر الحاسم الذي دفع بأمريكا ومخابرها البحثية والإستراتيجية إلى ضرورة التفكير في نظام عالمي جديد يسود فيه الصالح العالمي العام، وتتحول فيه الدبلوماسية الصلبة إلى الناعمة Hard Power إلى Soft Power

10. السيناريوهات المستقبلية لفكرة الحكومة العالمية

إن أفضل ما يمكن أن يقال عن فكرة الحكومة العالمية، أنها أحسن حالا من وضعية الانغلاق والتقوقع على الذات، كما أنها أفضل من سياسة الهيمنة على كل شيء وتجسيد علاقة العبد بالسيد، لقد حاول الإسكندر المقدوني في حياته أن يوحد بين شعوب الشرق والغرب في إناء واحد، وأمر الجميع أن يعتبروا الأرض وطنهم، وجيشه قلعته، والناس الأخيار كأهل والأشرار كأجانب (شوفالييه، 2006، ص 122).

ورغم مثالية الرواقيين فقد تعاطوا مع واقعهم " الدولة المدنية "، وتحدثوا على قضية أن يقوم كل مواطن بواجباته داخل وطنه الصغير، حتى وإن اقتضى الأمر أن يضحي لأجله، ولهذا فإن الذين لم يفهموا الرواقية جيدا هم الذين يتحدثون عن غرابة فكرة الحكومة العالمية.

ويبقى التناؤل قائما بشأن فكرة العالمية خاصة وأن المجتمع العالمي بحاجة ماسة إلى ذلك، ولكن على العموم هناك دراسة للباحثة والمتخصصة نادية أبو زاهر تؤكد في ختام نتائج بحثها أن هناك خمس سيناريوهات يتصورها الكتاب السياسيون في العالم المعاصر وهي:

1. اختفاء السيادة للدولة شيئا فشيئا بفعل العولمة.
2. سيناريو استمرار السيادة كما كانت عليه منذ معاهدة واستفاليا.
3. سيناريو إعادة تعريف السيادة فهي لن تبقى كما هي عليه بل ستحتاج مستقبلا إلى إعادة تعريف
4. سيناريو تناقص وتراجع سيادة الدولة بفعل التفكير الذي تتعرض له الدولة بفعل حركات الانفصال والنزاعات العرقية وغيرها.
5. سيناريو حكومة عالمية وهي بدورها تتضمن مجموعة من الاحتمالات كما يراها الكاتب الكبير مارتين أليرو : (د / أبو زاهر نادية، 18 . 06 . 2010، موقع (الكتروني).
- . الاحتمال الأول: تنازل الدولة عن سيادتها لصالح حكومة عالمية (برلمان عالمي)
- . الاحتمال الثاني: محدودية سيادة الدولة لانبثاقها وخضوعها لسيادة نظام عالمي

. **الاحتمال الثالث:** حكومة خفية من شبكات متعددة الجنسيات (سيطرة المال والاقتصاد وكبرى وسائل الإعلام) وهذا موجود فعلا من خلال الضغط الذي تمارسه تلك الشركات العملاقة على سياسات الأنظمة، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

. **الاحتمال الرابع:** حكومة معلنة ممثلة بالولايات المتحدة في إطار العلاقة بين المركز ودول الأطراف (العولمة كمراصد للأمركة (Américanisation du monde))

. **الاحتمال الخامس:** حكومة عالمية ممثلة في الأمم المتحدة، سلطتها القضائية محكمة العدل، التشريعية الجمعية العامة، والتنفيذية في مجلس الأمن. وأعتقد أن الاحتمال الأخير هو الذي يمكن أن يلقى قبولا لدى وحدات وأنظمة المجتمع الدولي بحكم أن هيئة الأمم رغم سلباتها إلى أنها قد فرضت احترامها العالمي في العديد من القضايا، بل أن التدخلات الأمريكية نفذت مع رفض أممي، فالمشكل ليس في الهيئة بحد ذاتها بقدر ما هو في ضعف أو انعدام آليات تقويتها.

وعلى سبيل المثال إلى غاية 1972 وقبل انعقاد مؤتمر استوكهولم العالمي حول البيئة، لم تستطع الجمعية العامة للأمم المتحدة من سنة 1968 إلى غاية سنة 1972 أن تجمع دعما عالميا للتوعية بالأخطار البيئية التي تواجه مستقبل البشرية، ولعل ذلك راجع إلى عدم وجود سلطة واحدة في العالم قادرة على وضع سياسة بيئية عالمية ملائمة تستطيع أن توفق بين الاختلافات والمصالح التي تربط بين الدول، ولهذا فقد احتاج العالم إلى رابطة عالمية أقوى لتحقيق هذا الدور، وهو ما مثله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاحقا (بوضياف، 2006، ص ص 25 . 26).

الخاتمة:

ما يمكن قوله في نهاية هذه الدراسة أنه على الرغم من المجهودات الجبارة للمنظرين العالميين، إلا أنه من الناحية الواقعية تبقى فكرة الحكومة العالمية مجرد مسحة أخلاقية عالمية جميلة تمنتها ومازالت تنمناها معظم البشرية، بحيث لا تزال الفكرة مجرد شعار مؤجل إلى حين، لقد كان من الممكن أن تكون هذه النظرية الرواقية علاجا ملائما للغطرسة التي تمارسها القوى العظمى ومختلف أذرعها الاقتصادية والاستثمارية، ومحاولة جادة لإلباس الإنسان إنسانيته المسلوقة منذ قديم العصور، والارتقاء بها إلى منبر الحوار الحر والعدل للحضارات، وقاعدة عالمية مبتكرة للتوفيق بين الخصوصيات وإشاعة ثقافة الاحترام المتبادل، والنقليل من حدة النزاعات والأحقاد وتنمية روح التعايش السلمي بين الأمم والشعوب، ليس على نفس المنوال ولكن وفق قاعدة التوافقات والتوازنات.

بالنسبة لفرضيات الدراسة من خلال البحث والتحليل فقد تم التأكد من صحتها كما يلي:

. أن الحكومة العالمية لا تتأسس ولا تتبنى على أرض الواقع إلا إذا توافر شروط العدل والمساواة بين الدول والشعوب، ونبذ قاعدة المصالح العليا والخاصة للدولة القطرية، بالإضافة إلى تحديد ومعالجة الخصوصيات المميزة لكل حضارة، لأنه لا يمكن أن تبني فكرة الحكومة العالمية إذا لم يحترم هذا كل طرف أرادة وخصوصيات الأطراف الأخرى، لأن الاختلافات بين الخصوصيات وعدم النقاش حولها عادة ما تؤدي إلى اندلاع الصراع، ومعالجتها طريق أكيد للتقاهم وتبادل المنافع.

. انتقال المفاهيم الدولية في عالم العولمة من التفسيرات المحلية والإقليمية إلى التفسيرات العالمية، وبالتالي فالسياسة الدولية الجديدة ومسألة بروز مجموعة من الفواعل الدولية الغير رسمية، كان سببا في إعادة إحياء هذه النظرية التي تتميز بانتمائها للقوة الناعمة Smooth Power وبهذا يكون الطريق مهيا للهيمنة والاستئثار بخيرات ومقررات الشعوب الضعيفة، وإعادة رسم العلاقات بين مختلف فواعل ووحدات المجتمع الدولي على نمط العلاقة بين المجتمعات الإقطاعية؛ السيد بالعبد.

. عادة ما تشكل مسألة تمويل المنظمات الدولية (مهما كان مجال تخصصها) رابطة تبعية في طريقة عمل تلك المنظمات، لأنه على الرغم من المجهودات الجبارة التي تبذلها تلك المنظمات المجسدة حقيقة للفكر العالمي إلا أنّها في هذا المسار تبقى رهينة إرادة القوى العظمى عبر ارتباطاتها التمويلية بالإضافة الى تبعية الإعلام.

- قائمة المراجع:

أولا- المراجع باللغة العربية:

. أبو زاهر، نادية، (18 / 06 / 2010)، العولمة وتطورات أحدثتها، الحوار المتمدن، عدد 3038، الموقع الالكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=219533> مسترجع يوم 28 . 09 . 2016. الساعة 20.45.

- الأطرش محمد، وآخرون، (أكتوبر 1999) العرب وتحديات النظام العالمي، الطبعة 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- الجابري، محمد عابد. (حزيران / يونيو 1997)، قضايا في الفكر المعاصر، العولمة، صراع الحضارات، العودة إلى الأخلاق، التسامح للديمقراطية ونظام القيم، الفلسفة والمدينة، الطبعة 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

. الكعكي، يحيى أحمد. (2002)، الشرق الأوسط وصراع العولمة، الطبعة 1، بيروت: دار النهضة العربية.

. السيد، حسين عدنان. (2009)، تطور الفكر السياسي، الطبعة 2، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- . العقابي، علي عودة. (1996)، *العلاقات السياسية الدولية*، الطبعة 1، ليبيا: الدار الجماهيرية.
- . بوضياف، مليكة، (2006)، *إدارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر*، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر .
- بيرنر، إدوارد. (د ت)، *النظريات السياسية في العالم المعاصر*، د ن.
- . برقوق، امحمد. (2004 . 2005)، *محاضرات في ملتقى حقوق الإنسان والديمقراطية*، أقيمت على طلبة السنة الثانية ماجستير، علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر .
- جاد، عماد. (1998)، *حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة*، القاهرة، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية مطابع الأهرام.
- . هانس، بيتر مارتن و هارالد، شومان. (أكتوبر 1998)، *فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية*، ترجمة: عدنان عباس علي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- . هنتجتون، صمويل. (1999)، *صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي*، ترجمة طلعت الشايب، الطبعة الثانية، د ب، د ن.
- حداد، ريمون. (2000)، *العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة*، الطبعة 1، بيروت: دار الحقيقة للطباعة والنشر .
- حنفي، حسن و صادق، جلال العظيم، *ما العولمة*. (1999)، الطبعة 1، بيروت: دار الفكر المعاصر .
- يسين السيد، *العولمة والطريق الثالث*. (1999)، القاهرة: دار ميريت للنشر والمعلومات.
- . مراد، عبد الفتاح. (د ت)، *العولمة والتنظيم الدولي المعاصر*، الإسكندرية: دار الكتب والوثائق .
- مرسي، أمين ليلي و وهبان، أحمد. (2001)، *حلف شمال الأطلنطي: العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة 1945-2000*، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر .
- عبد الحي وليد. (2003)، *آفاق التحولات الدولية المعاصرة*، عمان: دار الشروق.
- . عمارة محمد. (مايو 1985)، *الإسلام وحقوق الإنسان*، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- . فوكوياما، فرنسيس. (1993)، *نهاية التاريخ وخاتم البشر*، الطبعة 1، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر .
- . شوفالبييه، جان جاك. (2006)، *تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية*، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، الطبعة 5، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- . غاستيغر، كورت. (2003)، *الأبعاد الجديدة للأمن الدولي بين التعاون والمواجهة*، مجلة *انتقالية واستشفاف*، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، الجزائر، العدد 1.

- غليون، برهان وسمير، أمين. (2000)، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، الطبعة 2، بيروت: دار الفكر المعاصر.

. غريفيثش، مارتين و تيري، أوكالاها. (2008)، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج، الطبعة 1، الإمارات العربية.

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

- Eric . O . Hanson, (2006), Religion and Politics in the international system today, New York Cambridge University Press .

- Dictionnaire Français Larousse, 2001.